الأمم المتحدة
A/HRC/RES/53/28

الجمعية العامة

Distr.: General
18 July 2023
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والخمسون
19 حزيران/يونيه – 14 تموز/يوليه 2023
البند 3 من جدول الأعمال
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 14 تموز/يوليه 2023

28/53- إسهام التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

وإذ يشير أيضاً إلى إعلان وبرنامج عمل فيينا، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، وإعلان الحق في التنمية، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وإذ يلاحظ أن عام 2023 يصادف الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الثلاثين لإعلان وبرنامج عمل فيينا، وإذ يسلم بأهمية هذين الصكين في تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ يشير إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان 21/35 المؤرخ 22 حزيران/يونيه 2017، و19/41 المؤرخ 12 تموز/يوليه 2019، و11/47 المؤرخ 12 تموز/يوليه 2021،

وإذ يؤكد من جديد أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة، وأنه يجب على المجتمع الدولي أن يعامل حقوق الإنسان على الصعيد العالمي بطريقة منصفة ومتكافئة، وعلى قدم المساواة، وبنفس القدر من الأهمية،

وإذ يسلم بأن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاه السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها،

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يؤكد دور التنمية الشاملة والمستدامة المهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الحقوق المدنية والسياسية، وإذ يشدد على أهمية التعاون الإنمائي وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في ضمان عدم ترك أحد خلف الركب،

وإذ يسلم بأن التنمية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية مترابطان ويعزز أحدهما الآخر،

وإذ يؤكد من جديد أن تلبية تطلعات الناس إلى حياة أفضل هي أولوية كل دولة، ويؤكد أهمية تحقيق تنمية شاملة ومستدامة،

وإذ يسلم بأنه في حين يجب أن توضع في الاعتبار أهمية الخاصيات الوطنية والإقليمية ومختلف السياقات التاريخية والثقافية والدينية، فإن من واجب الدول، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، أن تعزز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتحميها،

وإذ يرحب باعتماد خطة عام 2030، التي تتضمن مجموعة شاملة وواسعة المدى ومركزة على البشر من الأهداف والغايات العالمية المفضية إلى التحول في مجال التنمية المستدامة، ويؤكد من جديد أن خطة عام 2030 غير مسبوقة من حيث النطاق والأهمية، وتحظى بقبول جميع البلدان، وتراعي الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية المختلفة، وتحترم السياسات والأولويات الوطنية؛ وأن الأهداف والغايات الواردة فيها عالمية ومتكاملة وغير قابلة للتجزئة، وتحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية،

وإذ يقر بالتقدم المحرز في تحقيق البعض من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ويلاحظ مع ذلك أن التقدم لم يكن بالسرعة المطلوبة لتحقيق هذه الخطة الطموحة وجاء متفاوتاً بين البلدان والمناطق، وإذ يؤكد الحاجة إلى إحراز تقدم عاجل نحو تحقيق جميع الغايات،

وإذ يساوره قلق بالغ إزاء الخسائر في الأرواح وسبل العيش وتعطل الاقتصادات والمجتمعات بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وأثرها السلبي على التمتع بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، لا سيما تأثيرها الشديد على نحو غير متناسب على ضعاف الحال، بمن فيهم النساء والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأشخاص ذوو الإعاقة، وكبار السن، والشباب، والأطفال، وإزاء احتمال عكس التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030،

وإذ يؤكد من جديد أن الفقر المدقع يحول دون التمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان، ويشدد على أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، يشكل تحدياً عالمياً كبيراً، وشرطاً لا غنى عنه، وواحدة من الأولويات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، وإذ يعرب في هذا الصدد عن قلقه البالغ لأن جائحة كوفيد-19 قد وضعت الجهود العالمية المبذولة للحد من الفقر أمام تحديات كبيرة،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً أن تخفيف حدة الفقر المدقع على الفور والقضاء عليه في نهاية المطاف يجب أن يظلا في صدارة أولويات المجتمع الدولي، وأنه لا بد من تعزيز الجهود المشتركة الرامية إلى بلوغ هذا الهدف،

وإذ يؤكد الالتزامات بالقضاء على الفقر والجوع، بأشكالهما وأبعادهما المختلفة، وبضمان تهيئة الظروف التي تتيح لجميع البشر تفعيل إمكاناتهم بكرامة على قدم المساواة وفي بيئة صحية،

وإذ يرحب بالجهود الجبارة التي بذلتها الدول وبإنجازاتها العظيمة في مجال تعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، بما في ذلك الفقر المدقع، لا سيما في سياق جائحة كوفيد-19، وإذ يؤكد من جديد أن كل بلد يواجه صعوبات محددة في سعيه إلى تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وإذ يقر بأهمية دعم البلدان في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده،

وإذ يشير إلى أن الدول تُحَث بشدة على الامتناع عن اعتماد وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية لا تتوافق مع القانون الدولي والميثاق وتعوق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحقيقاً كاملاً، لا سيما في البلدان النامية،

وإذ يشير أيضاً إلى الاعتراف بمراعاة القضايا الناشئة ووضع منهجيات جديدة أثناء تنفيذ خطة عام 2030، وإذ يدعو إلى التعاون الدولي على أوسع نطاق ممكن للتغلب على التحديات في ميدان حقوق الإنسان وتحقيق تنمية رفيعة الجودة، في ظل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ يرحب بالمبادرات الإنمائية الدولية والإقليمية والوطنية التي تيسر تنفيذ خطة عام 2030 عن طريق تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة بهدف تعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها،

وإذ يؤكد أن للتعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة دوراً أساسياً في تحديد مستقبلنا المشترك، لا سيما بمساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على تعزيز التنمية المستدامة وإزالة العقبات التي تعترض التنمية، عن طريق توفير التعاون التقني وبناء القدرات بناء على طلبها، وإذ يشدد على أهمية مواصلة الجهود من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال التنمية على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف ومبدأ عدم ترك أحد خلف الركب،

وإذ يلاحظ مفهوم اقتصاد حقوق الإنسان الذي اقترحته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان باعتباره أداة لإرساء نهج قائم على احترام حقوق الإنسان احتراماً كاملاً من أجل الحد من أوجه عدم المساواة وتحقيق خطة عام 2030، التي تسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية والحواجز الهيكلية التي تحول دون المساواة والعدالة والاستدامة، مع التشديد على المشاركة الشاملة للجميع والحوار الاجتماعي، بما في ذلك تحقيق نتائج أفضل للبشر والكوكب، بالارتكاز على الحقوق الاقتصادية والمدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية،

وإذ يتطلع إلى مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023، الذي سيعقد يومي 18 و19 أيلول/سبتمبر 2023، مع حلول منتصف المدة المحددة لتنفيذ خطة عام 2030 وبداية مرحلة جديدة من التقدم المتسارع نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يتطلع أيضاً إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، التي سيعقد في أيلول/سبتمبر 2024، والذي سيكون له دور في إعادة تأكيد الميثاق، وتنشيط تعددية الأطراف، وتعزيز تنفيذ الالتزامات القائمة، والاتفاق على حلول ملموسة للتحديات، واستعادة الثقة بين الدول الأعضاء،

1- *يؤكد من جديد* أن التنمية تسهم إسهاماً كبيراً في تمتع الجميع بحقوق الإنسان كافة؛

2- *يسلم* بأن التنمية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية مترابطان ويعزز أحدهما الآخر؛

3- *يهيب* بجميع الدول أن تعمل على النهوض بالتنمية المستدامة للارتقاء بمستوى التمتع بحقوق الإنسان، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز تكافؤ الفرص في مجال التنمية؛

4- *يهيب* بجميع الدول أيضاً أن تحقق للناس وبالناس ومن أجل الناس تنمية محورها الناس؛

5- *يشجع* جميع الدول على ألا تدخر وسعاً في تعزيز التنمية المستدامة، لا سيما في سياق جائحة كوفيد-19، من أجل التعافي من الجائحة، وعلى إيلاء اهتمام خاص لتعزيز وحماية حقوق ضعاف الحال؛

6- *يشدد* على أهمية استفادة جميع سكان كل دولة من التنمية الشاملة والمستدامة ومعالجة أوجه عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها في التعافي من جائحة كوفيد-19، ويدعو الدول إلى ضمان أن تكون الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لفائدة الجميع، عن طريق بلوغ جميع أهداف الخطة وغاياتها، جهوداً معززة ومسرّعة في هذا العقد من العمل من أجل بناء مجتمعات أكثر استدامة وسلاماً وعدلاً وإنصافاً وشمولاً وقدرة على الصمود لا يُترك فيها أحد خلف الركب؛

7- *يعيد تأكيد* التزام جميع الدول بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، ويشدد على أن القضاء على الفقر، بما في ذلك الفقر المدقع، هو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وهدف جامع في خطة عام 2030؛

8- *يرحب* بالجهود التي تبذلها الدول، والمنظمات الدولية، وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في سبيل القضاء على الفقر، ويقدّر هذه الجهود، كما يرحب بالتقدم الملحوظ المحرز في هذا الميدان، لا سيما في سياق جائحة كوفيد-19، لما يكتسيه ذلك من أهمية كبيرة للتمتع بحقوق الإنسان، ويدعو إلى تعزيز التعاون والتبادل الدوليين في مجال القضاء على الفقر؛

9- *يهيب* بالدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك صناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، أن تمضي، وفقاً لولاياتها، في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ أنشطة التعاون الإنمائي ولمساعدة الدول، لا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، بناءً على طلبها، في النهوض بالتنمية المستدامة؛

10- *يشجع* الدول الأعضاء، وهيئات الأمم المتحدة المعنية، وسائر الجهات صاحبة المصلحة، على أن تراعي خطة عام 2030 لدى تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، بناءً على طلب البلدان المعنية؛

11- *يدعو* آليات الأمم المتحدة وإجراءاتها المعنية بحقوق الإنسان إلى الاستمرار في مراعاة دور التنمية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لدى تنفيذ ولاياتها، وإلى دمج منظور التنمية في عملها؛

12- *يلاحظ بتقدير* تنظيم الحلقات الدراسية الإقليمية الخمس كلها بشأن مساهمة التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان، ويتطلع إلى تلقي التقرير الموجز عن الحلقات الدراسية وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 11/47 لكي ينظر فيه في دورته الرابعة والخمسين؛

13- *يشجع* مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على تعزيز أعمالها ومبادراتها المتعلقة بمكافحة الفقر ومعالجة أوجه عدم المساواة في سياق تنفيذ خطة عام 2030، التي تسهم في التمتع بجميع حقوق الإنسان، ويطلب إلى الأمين العام تدعيم قدرة المفوضية المكرسة لتعزيز الأعمال والمبادرات المتعلقة بذلك، بما يشمل تقديم هذا الدعم المتزايد على المستوى الإقليمي؛

14- *يطلب* إلى المفوضية السامية أن تعد تجميعاً لأفضل الممارسات في مجال مساهمة التنمية في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان في سياق التعافي من جائحة كوفيد-19، وأن تقدم الوثيقة، بما في ذلك بشكل يسهل الوصول إليه ويسهل قراءته، إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والخمسين؛

15- *يطلب أيضاً* إلى المفوضية السامية أن تسعى، لدى إعداد التجميع المذكور أعلاه، إلى الحصول على مساهمات خبراء من مناطق جغرافية متنوعة، بمن في ذلك الخبراء من الدول والحكومات المحلية، والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والإجراءات الخاصة ذات الصلة، واللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، وهيئات المعاهدات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني؛

16- *يقرر* أن يبقي المسألة قيد نظره.

الجلسة 37

14 حزيران/يونيه 2024

[اعتُمد بتصويت مسجل بأغلبية 30 صوتاً مقابل 13 وامتناع 5 أعضاء عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الأرجيتين، إريتريا، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، باكستان، بنغلاديش، بنن، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، الجزائر، جنوب أفريقيا، السنغال، السودان، الصومال، الصين، غابون، غامبيا، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كوبا، كوت ديفوار، ماليزيا، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، نيبال، هندوراس،

المعارضون:

ألمانيا، أوكرانيا، بلجيكا، تشيكيا، الجبل الأسود، رومانيا، فرنسا، فنلندا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

باراغواي، جورجيا، شيلي، كوستاريكا، الهند]